جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الإدارة والاقتصاد

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستثمار في شركات التامين

بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد قسم (علوم مالية ومصرفية) وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

من قبل الطلبة

علي حامد عبيد شنان

علي حسين ارمش

بإشراف

أ.م كريم عبيس

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

[المجادلة: 11]

الاهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة،

وها انا اختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط ما كنت لأفعل لولا فضل الله فالحمد الله عند البدء وعند الختام

أهدي هذا الجهد المتواضع.....

الى من منحاني روح الحياة واضاءا لي عتمة الدنيا،

الى من كانا سببا في وجودي بعد الله وسببا في اشعال وقود همتي ويغمراني بدعواتهم الصادقة،

إلى من غرسا في حب العلم والتعلم، إلى من حبهم يعلو فوق كل حب إلى من ساندوني ووفروا لي سبل السعادة والنجاح إلى والدي حفظهم الله .

إلى جميع من كان سند وقوه لي بعد الله في مشواري إلى كل القلوب التي ذكرتني ودعت لي وتمنت لي كل خير.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل بعد أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف وتكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة فيها هي ثمار علمنا قد حان قطافها.

هذه كلماتنا الميسرة تهمس بها في أذن كل من سينتج هذه المذكرة

لينهل منها ما يشاء ويشتهي وينشد ما يرفض وينتمي.

هي أيضا كلمات شكر الى كل من كان عوناً لنا وغرس فينا الأمل والإرادة إلى كل من الأستاذة

ومشرف البحث (أ.م كريم عبيس)

وجميع الأساتذة.

الى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

ت	العنوان	الصفحة
١	*الاهداء*	ب
٢	الشكر والتقدير	ت
٣	فهرس المحتويات	ث
٤	مستخلص البحث	1
٥	Abstract	2
٦	منهجية البحث	3
٧	المبحث الأول/الاطار النظري	4
٨	المبحث الثاني	21
٩	المبحث الثالث /الاستنتاجات والتوصيات	31
١٠	المصادر	32

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(٢-١)	تطور الاستثمارات في شركة التامين الوطنية للمدة 2012-2019 (مليون دينار)	٤١
(٢-٢)	تطور الأقساط المخططة و المتحققة في الشركة للسنوات(٢٠١٤-٢٠١٧)	٤٢

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(٢-١)	معدل النمو السنوي في استثمارات شركة التأمين الوطنية لمدة ٢٠١٢-٢٠١٩	٤١
(٢-٢)	تطور أقساط التأمين الإجمالية المخططة والمتحققة للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٧)	٤٣

مستخلص البحث

يسعى البحث الى معرفه العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستثمار في شركات التامين بوصفها من المؤسسات المالية التي تمارس دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي من حيث جمع الاقساط والادخارات ومن ثم استثمارها في مجالات مختلفة في الحياه الاقتصادية وتوفير الاحتياجات المناسبة لمواجهة التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة وتكمن وظيفه الاستثمار في شركات التأمين في تخصيص الموارد المتاحة وتشغيلها الى جانب تقليل المخاطر الاستثمارية الناتجة عنها كما يسعى البحث الى معرفه الدور المهم لشركات التأمين في التنمية الاقتصادية ومعرفة المعوقات التي تواجهها وتوصل البحث الى مجموعه من الاستنتاجات التي تبين الدور المهم لشركات التأمين في التنمية الاقتصادية ومجموعه من التوصيات لتطوير قطاع التأمين المتمثل في شركات التأمين المساهمة في عمليه التنمية.

Abstract

The research seeks to know the relationship between economic Investment in insurance companies as one of the development and Important role in economic activity in financial institutions that play an Then investing them in terms of collecting premiums and savings and Needs to different areas of economic life and providing appropriate face unexpected economic fluctuations. insurance in Allocating and Operating the available resources as well as reducing the resulting The research also seeks to know the Important role of .investment risks Economic development and to know the insurance companies in Set of conclusions that obstacles they face. The research reached a show the important role of insurance companies in economic Development and a set of recommendations for the development of the Sector represented in Insurance companies contributing to .insurance the development process

المقدمة

ان التنمية ظاهرة ظهرت مع البشرية الا انها لم تأخذ اهمية كبيرة من ناحية البحث الا بعد الحرب العالمية الثانية بعدما تمحورت اشكالياتها في سؤال انساني بسيط هو : لماذا هنالك شعوب اصبحت غنية وأخرى لا تزال فقيرة ؟ ومن هنا أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماماً من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية واعتبرته المنظمات العالمية وعلى رأسها منظمة الامم المتحدة للتنمية حقاً مكرساً لكل الشعوب خاصة الشعوب والدول النامية حتى تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة، ولقد كانت اهتمامات التنمية في كل الدول في بادئ الأمر هو تحقيق التنمية الاقتصادية وجعلت منها هدفاً تسعى اليه من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى الاصعدة وذلك حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي وان ابرز ما تنطوي عليه عملية التنمية في احداث تغير جذري في المجتمع يقضى به على مسببات التخلف والفقر الا ان هذا المفهوم للتنمية تغير بمرور الوقت فبعدما كان الحديث عن التنمية اصبح الحديث اليوم عن التنمية الاقتصادية ومقاييسها. ولهذا تتناول في بحثنا هذا مفهوم التنمية ومفهوم التنمية الاقتصادية كما نتناول العلاقة الجدلية بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.

منهجية البحث

أولا/ أهمية البحث

تتجلى اهمية البحث في مدى تأثير شركات التأمين في التنمية الاقتصادية لقيامها بتمويل العديد من المشاريع ولذلك دورها في توفير الحماية التأمينية للأفراد والمؤسسات من الاخطار.

ثانياً / هدف البحث

يهدف البحث الى بيان او التعرف على مدى تأثير الاستثمار في شركات التأمين وبيان دورها في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً / مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التساؤل عن مدى عدد المعوقات والمشاكل التي تواجه شركات التأمين ومدى تأثير التنمية الاقتصادية على هذه الشركات.

رابعاً / فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها تعزيز الزيادة في معدلات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الى مدى إسهام شركات التأمين في هذه القطاعات وهل تؤثر بشكل ايجابي ام سلبي في التنمية الاقتصادية للبلد.

المبحث الأول

أولا/ التنمية الاقتصادية

اولا/ مفهوم التنمية الاقتصادية

الحالة التي يكون بها معدل الدخل الفردي منخفضاً مقارنة بالمستوى المتحقق في البلدان المتقدمة لذلك عرفت التنمية بأنها الزيادة الحقيقية في معدل الدخل الفردي عبر الزمن. الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادراً على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الاجمالي بمعدل يتراوح بين 5% و 7% سنوياً.

التنمية تشير الى التغيرات العميقة التي تحدث في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي الذي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبرة فترة ممتدة من الزمن الى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية متمثلة بتوسع البناء الاجتماعي الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر استثمار موارده البشرية والطبيعية فالتنمية تعني زيادة حقيقية في الناتج خلال فترة زمنية معينة (الدليمي ، ٢٠١٥ : ٣-٤).

ثانياً/ أنماط التنمية واستراتيجياتها

وإن كان هناك عدم اتفاق على الأسلوب الأمثل للتنمية الا ان هنالك نوعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما .

١/ إستراتيجية أو نمط النمو المتوازن :

ويرجع عرفها إلى الاقتصاد المعروف (نيركسه) والذي يرى ضرورة توجيه دفع قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقياً وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة للفقر وحسب (نيركسه) فان كسر الدائرة المفرغة يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب وبالتالي لابد من انشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتلازمة حيث تؤدي الى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة كما يرى (نيركسه) ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة تمثل عقبة امام نجاح هذه الاستراتيجية.

٢ / إستراتيجية النمو غير المتوازن :

وترجع هذه النظرية الى الاقتصادي (هيرشمان) حيث انه هاجم الاستراتيجية الأولى والتي كانت ترتكز على الماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في ان واحد نتيجة لقصور الموارد المالية في

الدول النامية ويرى (هيرشمان بدلاً من ذلك انه يجب التركيز على عدد من الصناعات الأخرى بمعنى احداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات الى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقوم بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. (حشيش ٢٠٠٠٠)

ثالثاً / العوامل المساعدة على التنمية:

ويمكن تقسيم هذه العوامل الى عوامل ذاتية واخرى موضوعية وتتلخص

١/ العوامل الذاتية: وتتلخص فيما يأتي:-

- الإيمان بأمكانية الاصلاح والتقدم أي امكانية تغيير انماط الحياة السائدة .

- التحفيز والاستثارة: أي تحفيز الافراد واستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.

- الطوعية والعون الذاتي : أي توافر الهيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الاجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية.

٢/ العوامل الموضوعية:-

- قيام عملية التنمية على اساس التوازن في كافة المجالات الوظيفية.

- ان تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الافراد في شؤون مجتمعهم المحلي.

- ان تصدر برامج التنمية عن الحاجات الاساسية للمجتمع استجابة لحاجات الافراد

- تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني.

- اكتشاف وتدريب القيادات المهنية فحسب وان القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية (الدوري ، ١٩٨٣).

رابعاً/ مستويات التنمية ومجالاتها:

ان اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الاقليمية يؤدي الى اختلاف درجات وطبيعة التنمية واختلاف مستوياتها كما يلي:

بالنسبة المجالات التنمية : نميز بين التنمية الوطنية والتي تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والامكانيات المتاحة وهي عملية تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الانتاجية ووجود شبكة انتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والاقاليم عبر الوطن. (حشيش ٢٠٠٠٠)

خامساً/ التنمية المحلية

وتعرف بانها مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية المحلية وتمكينها من المساهمة بدرجة قصوى في تقدم الوطن ككل.

- ام بالنسبة لمجالات التنمية فتميز بين العديد من المجالات وكما يلي :

١- ان التنمية الاقتصادية تعرف على أنها تتصرف في جهودها الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد وسوف تركز في بحثنا على هذا المجال.

٢- التنمية الاجتماعية وتعرف على انها اسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على احداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق اثارة وعي الناس بالبيئة المحلية.

٣- التنمية السياسية تعرف على انها مجموعة الافكار التي يمكن ان يدلى بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل ، الجمعيات ، النقابات ، وهي مستوى من الفكر يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع.

٤- التنمية الإدارية وتعرف بانها تطوير قدرات الاداريين وتحسين أدائهم والتأثير في البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية وتحديث القوانين المعمول بها .

سادساً/ اهداف التنمية الاقتصادية:

١- الاستثمار: بعد الاستثمار من العوامل الرئيسية التي تعزز من عجلة الاقتصاد ويحقق التنمية الاقتصادية في البلد وتزيد من دخل الدولة ويتركز الاستثمار على العديد من قطاعات الدولة الى جانب الانشطة التجارية الخارجية التي تكون على مستويات كبيرة [1]

٢- **زيادة الدخل القومي:** تعد زيادة الدخل القومي في البلاد احدى أهم الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية فيمكن زيادة الدخل القومي من خلال اتباع ما يأتي.[2]

- تحسين نوعية السلع التي يتم تصديرها للخارج
- خلق سلع جديدة قابلة للتصدير والاستثمار
- رفع مستوى الخدمات في البلاد

٣- بناء قوة عاملة ماهرة ومرنة: ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتباع الاتي.[3]

- التعاون مع المؤسسات التعليمية لتوفير التدريب والمهارات اللازمة للوظائف المختلفة
- الاستفادة من مهارات الموظفين القدماء وخبراتهم لتوفير مهارات ومعرفة مميزة إلى مكان العمل
- تقليل الحواجز امام الموظفين للحصول على مهارات العمل المناسبة
- تطوير وتوفير المواد التعليمية عبر وسائل التواصل الاجتماعية.

٤- تقليل البطالة:- وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولتحقيق ذلك من المهم اتباع النقاط الاتية.[4]

- تشجيع التنوع في القاعدة التجارية والصناعية
- تشجيع الحصول على الحوافز الاقتصادية مقابل توفير وظائف ذات جودة عالية
- تقليل الحواجز امام النمو الاقتصادي مع فهم دور الوظائف التنظيمية.

---

[1] The main objectives of economicdevelopment, knowlediate, retrieved, 30/12/2021.edited
[2] The main objectives of economicdevelopment, knowlediate, retrieved, 30/12/2021.edited
[3] Economic developmentgoals and objectives dubuquesmartplan.retrieved, 10/4/2022
[4] Economic developmentgoals and objectives dubuquesmartplan.retrieved, 10/4/2022

- البحث عن مصادر جديدة لدعم التنمية الاقتصادية.

٥- تحسين الصناعة والتجارة:- وتشمل الاهداف الصناعية والتجارية للتنمية الاقتصادية ما يأتي.[5]

- دعم الصناعة والمشاريع الموجودة في المنطقة
- تشجيع تطوير البنى التحتية

٦- اهداف اخرى حيث توجد العديد من الاهداف الأخرى للتنمية وهي:

- تحسين القطاع الزراعي
- زيادة مستوى الانتاجية
- استخدام المصادر على اكمل وجه
- تحسين مستوى المعيشة
- التخلص من التلوث
- تحسين القطاع الصحي

سابعاً / اهمية التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية الاقتصادية من اهم العناصر التي تؤدي الى تطور المجتمعات والاقتصاد نظراً لأنهاسبب رئيسي لخلق الوظائف وتسهيل نوعية الحياة ولذلك تبرز اهمية التنمية الاقتصادية في ما يأتي:. [6]

١- خلق فرص العمل ترافق التنمية الاقتصادية في الدولة خلق فرص عمل جديدة والتي تساهم في خفض معدلات البطالة ورفع أجور العاملين ايضا وتحسين دخلهم.

٢- زيادة الإيرادات الضريبية بسبب توسع عمل الشركات وانشاء شركات جديدة أخرى سيزداد مقدار الإيرادات الضريبية المحصلة من هذه الشركات وهذا الايراد الضريبي غالبا ما يستخدم للمشاريع المجتمعية والبنيه التحتية.

٣- الاحتفاظ بالأعمال التجارية والتوسع فيها : تهتم التنمية الاقتصادية في الاعمال والشركات المحلية وتسعى للحفاظ عليها وتوسيعها وذلك لأهمية هذه الشركات في خلق الوظائف وتحريك عجلة الاقتصاد.

٤- تحسين نوعية الحياة : وذلك من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير المزيد من الوظائف مما سيعمل على تحسين الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة في الدولة.

[5] Economic development strategy radfordva, retrieved 10/4/2022. Edited

[6] Amandaroche7/5/2018, top5 Reasons that econmoic development Isimportant toregions. Economy, retrieved8/10/2021.edited

٥- التوسع في الصناعة : يعمل جزء اساسي من التنمية الاقتصادية على تنويع الاقتصاد وذلك بهدف تنويع الصناعات في الدولة والتقليل من خطورة التركيز على صناعة واحدة فتحاول الدول تنويع الصناعات مثل الصناعة في التقنيات المبتكرة والوسائط الرقمية وعلوم الحياة والرعاية الصحية والطيران وخدمات الاعمال والتصنيع المتقدم.

ثامنا/ خصائص التنمية الاقتصادية

١- الاهتمام بتحقيق الاهداف التنموية المعتدمة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة تهدف للوصول الى معدل النمو الاقتصادي المطلوب.

٢- التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة وتطويرها.

٣- الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي بأستمرار.

٤- الاستفادة من التكنلوجيا والاجهزة الالكترونية المتطورة فهي تقدم دعما مناسباً للتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الامكانات والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة مما يساهم في تطوير العديد من المجالات ومن اهمها الابحاث والتعليم.

٥- الحرص على استغلال الموارد والامكانات المعززة لدور الصناعة والزراعة والتجارة المحلية حسب ما يتطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض اعمال كافة.

٦- تساعد الدول على انشاء دراسات تساهم في خلق حل للمشكلات الموجودة في المجتمع.

٧- تساعد في جعل الظروف الاقتصادية الخاصة بالافراد افضل ويكون سبب في حدوث نقلة في الدخل الخاص بالفرد مما يساعد على جعله يدخر أموال تساعد في وسائل استثمارية كثيرة تعود بالنفع على المجتمع وعليه في المستقبل.

٨- ومن خصائصها ايضاً انها تعمل على تغيير السياسات المختلفة سواء كانت الدولية أو المحلية.

٩- تساهم في تحسين حياة الافراد وتمكينهم من التغلب على مختلف المشكلات الاجتماعية التي تحدث نتيجة لوجود تطورات وظيفية في الافراد والقطاعات .

١٠- تساهم التنمية الاقتصادية في تطوير البنى التحتية في المجتمع مما يساهم في تطوير العديد من القطاعات المختلفة مثل القطاع الصحي والتعليمي وغيرهم ويزيد من وجود كوادر تمتلك مهارات جيدة. (الشريف ، ٢٠١٧ : ١-٢)

عاشراً/ مؤشرات التنمية الاقتصادية

تستخدم مجموعة من الوسائل والمؤشرات لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية في المجتمع ومن اهمها :[7]

[7] Economic development encyclopedia.com retrieved. 2/1/2017.edited

– الناتج القومي الاجمالي ويعد حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية في الدول اذ يشير الى قيمة الخدمات والسلع المنتجة بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصادية المتنوعة في فترة زمنية معينة تشكل جزاً من الانتاج العام في الدولة.

– الناتج المحلي الاجمالي ويعد حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الاجمالي ويساعد على التعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة اذ يشير الى قيمة السلع والخدمات المنتجة والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاري والتي تطبق عليها عمليات البيع والشراء المعتادة.

– نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي: يعبر المؤشر عن مساهمة التنمية الاقتصادية في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بسبب زيادة الناتج المحلي الاجمالي للدولة ككل والذي يساوي دخل الدولة.[8]

– مستويات الفقر المدقع : يعبر المؤشر عن مساهمة التنمية الاقتصادية في انخفاض مستويات الفقر المدفع أي نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى الضروري لتلبية احتياجات الحياة الاساسية.

– انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية فكلما زاد انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية وارتفعت مستويات الاستثمار الاجنبي المباشر دل ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية

ثانياً/ الاستثمار في شركات التأمين

اولا/ مفهوم شركات التأمين

شركات التامين هي الشركات التي تقوم بتقديم خدمات التامين الطالب التأمين ويطلق عليهم المؤتمنين لأن المؤمنين له أن يتعامل معها وهو واثق من قدراته المالية على دفع قيمة التعويض المستحق له عند تحقق الخطر .(المهدي ، ٢٠١٠ : ٨٧)

لقد أصبح من غير الممكن الاستغناء عن شركات التأمين لكافة أوجه النشاط الاقتصادي فالتأمين محرك اساسي للتنمية الاقتصادية نظراً لارتباطه ببعض المؤشرات الاقتصادية وتأثيره عليها فالتأمين بمثابة مربط السياسة الاقتصادية.

(هواري ، ٢٠١٣ : ١١٥)

شركات التامين هي نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دور مزدوج فهي مؤسسة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما أنها مالية أي تعمل على اموال من المؤمن لهم لتعيل استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه وذلك امام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، اذن فهي مؤسسات تأمينية ذات سمه مزدوجة مالية وتأمينية.(ابو زنط ، ٢٠١٤)

ثانياً/ أشكال شركات التأمين

اولا – شركات التامين التبادلي

[8] Tejvan pattinger 21/5/2020 Indicators of economic development, ecanomicshelp, retriedved edited.7/10/2021

يقصد بشركات التامين التبادلي الشركات التي تمارس عمليات التامين بقصد تقديم افضل خدمة تامينية للأعضاء بأقل تكلفة وبدون السعي في سبيل تحقيق الربح اياً كان نوعه ولمقتضى ذلك نجد أن الافراد المعرضين لخطر معين يوزعون على انفسهم الخسائر الفعلية التي تحدث لأي واحد منهم نتيجة الوقوع الخطر ويقوم بإدارة هذه الشركات اعضاء ينتخبون من بين أعضاء المجموعة وهولاء الاعضاء لا يقومون بدفع نصيب في رأس المال اذ ان رأس المال غير موجود اصلاً في هذا النوع من المشروعات ويلاحظ أن هذه الشركات تقوم بعمليات التأمين لغرض التعاوني بحث وليست هنالك اغراض تجارية اذ انها لم تقم بهدف أو بقصد الربح .(المهدي ، ٢٠١٠ : ٨٧-٩٠)

١/ عيوب شركات التامين التبادلي :

- التزام العضو ليس محدداً ويتوقف على الخسارة الفعلية.

- الخسارة ليست مضمونة الدفع بالكامل لأنه قد يوجد اعضاء معسرون بالإضافة إلى أنه لا يوجد رأس مال للشركة يضمن الدفع .

- لا يكون عدد الافراد بالكثرة المطلوبة لتحقيق قانون الاعداد الكبيرة ونظراً لقلة العدد تكون الذبذبة حول الاحتمال الحقيقي لوقوع الخطر.

٢/ مزايا شركات التأمين التبادلي:

- تؤدي خدمة التامين لأعضائها بأقل التكاليف الممكنة.

- الاعضاء في هذه الشركة يعرف بعضهم الآخر مما يترتب عليه ان تكون عمليات الغش معدومة.

٣/ هيئات التأمين التجاري

هيئات التأمين التجاري تقوم بعملية التأمين على اساس أن تتعهد بتحمل الخسارة التي قد تقع لأي مؤمن له نتيجة لوقوع الخطر المعرض في مقابل مبلغ معين بدفعه المؤمن له والى هيئة التأمين التجاري هنا تتفصل شخصية المؤمن عن شخصية المستأمن فالمستأمن يسعى للحصول على افضل خدمة بأقل سعر من هيئة التأمين التي يتعامل معها اما المؤمن فأنه يسعى للحصول على أكبر ربح ممكن من مشروعه التجاري .

ثالثا/ هيئات التامين الذاتي:

قد يجد المؤمن له الاعتبارات المالية أو الفنية أن يقوم تغطية الاخطار التي يتعرضون لها بأنفسهم بدلاً من الاتجاه الى شركات التامين لتغطية هذه الاخطار فنجد ان المؤمن له يضع جانباً وبصفة دورية مبالغ من النقود تعادل تقريباً مقدار الاقساط التي كان يدفعها لشركات التامين لو انه أمن عليها ويقوم المؤمن نفسه بفتح حساب استثمارها في دفع هذه الخسارة والتامين في مثل هذه الحالات يسمى بالتامين الذاتي يلجأ المؤمن له الى استخدام التامين في الحالات التالية.

- اذا كان مركزه المالي قوياً ويكون قادراً على اموال تكفي لمقابلة الخسائر المتوقع حدوثها. (المهدي ، ٢٠١٠ ، ٨٧–٩٠)

- اذا كان لديه وحدات كثيرة من الخطر يحقق بالنسبة له قانون الاعداد الكبيرة .

- اذا كانت وحدات الخطر منتشرة جغرافياً وموزعة توزيعاً يضمن عدم الوقوع في كارثة على نطاق واسع.

رابعاً/ هيئات التامين الحكومي:

تتدخل الحكومات في سوق التأمين في الحالات الآتية:

- عندما تعجز الهيئات الخاصة أو يمتنع أصحابها عن ممارسة انواع معينة من التأمين لخطورته وترى الدولة ضرورة تنفيذ هذه الانواع من التامين وذلك لأهميته في الاقتصاد القومي.

- عندما تجد الحكومات ان هنالك ضرورة اجتماعية او اقتصادية تدعوها إلى التدخل في نوع معين من التامين ترى تعميمه على الشعب او بين طبقة معينة من التأمينات كالتأمينات الاجتماعية التي تقوم الحكومات في المساهمة بدفع القسط وحفظ حق العامل لدى أصحاب الاعمال وما يتطلب من رقابة تامة على اعمال التامين وضمان دفع مبلغ التامين المهدي ، ٢٠١٠ : ٨٧-٩٠)

خامساً/ صناديق التامين الخاص (جمعيات الاخوة)

هي عبارة عن جمعية تتألف من افراد تربطهم صلة معينة كالعمل أو المهنة أو أي صلة اجتماعية اخرى ويكون الغرض منها أن تؤدي لأعضائها تعويضات مالية أو مرتبات دورية محددة في حالة حدوث احدى الطوارئ الاتية.

- زواج العضو أو ذريته او بلوغه سناً معيناً

- حلول احدى المناسبات الاجتماعية أو غيرها من المناسبات المشابهة

- عدم القدرة على العمل أو التقاعد عن العمل بسبب المرض أو الحوادث

- ضياع مورد الرزق أو التقاعد عن العمل ومما سبق ذكره يغلب طابع تأمينات الاشخاص على اعمال التامين (المهدي ، ٢٠١٠ : ١٠٠-١٠٢)

سادساً / وظائف شركات التامين:

نظراً للخصوصيات التي تحيط بمهنة التامين يجب على المؤسسات القيام بعدة وظائف من اجل تسيير ومردود أفضل مع تقديم افضل الخدمات للزبائن وهي اساساً اربعة وظائف ومع امتداد دور التامين وتدويله مع ظهور المعلوماتية تزعمت هذه الوظائف بخدمات جديدة تمكن من تقديم اداء افضل وتتلخص هذه الوظائف على النحو الآتي.

١- الوظيفة التقنية:

وهي التي تهتم بأصدار عقود التامين وتعويض الاضرار فمصلحة الانتاج تقوم على تنفيذ سياسة الاكتتاب الصادرة من الادارة العامة وكذلك تسعير وتحرير العقود وحفظها كما تهتم بتحصيل الاقساط ومراقبة النتائج اما بالنسبة لفرع الحوادث فأنه يتكفل بمعالجة طلبات تعويض المؤمن وتقييم تكاليف الحوادث الواجب دفعها بأقصى سرعة مع الحرص على كشف اي تزوير كما تعمل مصلحة المنازعات على دراسة الطعون والفصل فيها وتستعين هذه المصلحة في اداء عملها بخبراء مهنيين محترفين في مختلف القطاعات كالنقل بأنواعه ، الاخطار التقنية ... الخ (هواري ، ٢٠١٣ : ١٠-١٠٧)

٢- الوظيفة التجارية:

لا يكفي ان تقوم مؤسسة التأمين باقتراح المنتجات لتضمن الامان فقط فلكون التامين خدمة فأنه يجب عليها العمل على ارضاء زبائنها الحاليين مع محاولة دائمة لكسب الزبائن المحتملين وعلى العموم فأن المهام المناطة بالمسؤولين التجاريين تتمثل في الاتي:

أ- جعل الزبائن الحاليين اوفياء أكبر ما يمكن بتحسين جودة الخدمات المقدمة والمنتجات المقترحة.

ب- تعظيم رقم الاعمال لكل زبون لتعظيم الضمانات المقدمة في العقد أو اقناعه بالاكتتاب في عقود تامين اخرى جديده.

ج- تعظيم عدد الزبائن

د- ايجاد انماط جديدة لتوزيع العقود مع زيادة العاملين بشبكات التوزيع شرط ان تكون فعاليتهم مرتفعة ، وتستعين الوظيفة التجارية في اداء مهامها بمصالح ومديريات مختلفة كمصلحة التسويق ومصلحة البحث والتطوير ومديرية الشبكات والتوزيع .

٣- الوظيفة الإدارية:

وهي وظيفة كلاسيكية تتمثل اصلاً في تسيير المؤسسة والعقود المكتتبة وتستعين في اداء مهامها بمصلحة المحاسبة ، مراقبة التسيير ، الاعلام الآلي ، السكرتارية ، اضافة الى مصلحة التوصيل والوسائل العامة وبعض الشركات الكبيرة لها امتداد دولي فأنها تستعين بمصلحة متخصصة تتكفل بمتابعة وحداتها الدولية.

٤- الوظيفة المالية:

نظراً لأهمية الأموال المجمعة لدى شركات التامين في تمويل المشاريع فان هذه الوظيفة تسمح أساساً بمراقبة التوظيف واستثمار هذه الاموال فالمسؤولين الماليين مكلفون بتسيير الأصول المنقولة وغير المنقولة والمحافظة على التوازنات المالية لكى تتحصل الشركة على ثقة المؤمن لهم من خلال الاحتياطيات المتجمعة لديها.(هواري ، ٢٠١٣ : ١٠٧)

سابعاً/ الشروط الواجب توفرها في استثمار شركات التامين:

تتمثل مصادر إيرادات شركات التامين في مصدرين أساسيين يتعلق اولهما بالنشاط التأميني للشركة أما ثانيهما فيعتمد على النشاط الاستثماري اذ يؤدي التوسع في العمليات التأمينية واصدار الوثائق الجديدة وتجديد الوثائق الى حصول شركات التامين على مبالغ كبيرة نتيجة الاقساط المتحصلة من الوثائق ويتعين على شركات التامين اتباع سياسة استثمارية رشيدة في استثمار أموالها التي تمكنها من سداد التزاماتها

تجاه جمهور المؤمن لهم وعليه فإن نشاط الاستثمار في شركات التامين يتطلب مراعاة الشروط الآتية.

١- ضمان رأس المال المستثمر : حيث يجب أن تستثمر شركات التامين اموالها في استثمارات بعيدة عن عنصر المضاربة والمخاطرة بما يضمن استعادة رأس المال المستثمر وذلك لأن الجزء الأكبر منه هو ملك لأصحاب الوثائق وليس ملكاً للشركة.

٢- الابتعاد عن انتهاج سياسة استثمارية تعتمد على المضاربة والمخاطرة.

٣- ضمان ثبات عائد الاستثمار : يجب أن تضمن شركات التامين عائداً ثابتاً ومستمراً لمقابلة ما التزمت به لدى جمهور المؤمن لهم . (عبد الله ، ١٩٨٧ : ٢٥٧ – ٢٥٨)

٤- التنوع : ويقصد به تنوع طبيعة الاستثمار وعدم حصره في مجال ضيق ويشمل التنوع ما يأتي.

أ- التنوع في طرق الاستثمار.

ب- التنوع الجغرافي في مناطق الاستثمار

ج- التنوع في استحقاقات الاستثمار ، أي تواريخ استحقاق الاستثمارات . (الشربتي ، ١٩٧٤ : ١٧٤)

ثامناً/ سياسات الاستثمار في شركات التأمين

بعد تحديد وتخطيط وتنفيذ السياسات الاستثمارية في أي مشروع اقتصادي من الأمور البالغة الاهمية التي يتوقف عليها نجاح ذلك المشروع وتبرز تلك الاهمية في المؤسسات المالية وخاصة شركات التامين وبالأخص شركات التامين على الحياة على المركز المالي للشركة من جهة وعلى الشروط والقواعد القانونية والادارية التي بمقتضاها تستثمر أموالها من جهة أخرى وعليه فان أي سياسة استثمارية توضع يتعين أن تحقق غرضين أساسيين، الأول يتمثل في تقوية وتثبيت المركز المالي والثاني يتمثل في الحصول على أكبر ربح ممكن وتختلف السياسات الاستثمارية التي تتبعها شركات التامين تبعاً لنوع الاخطار التي تمارسها شركات التامين فيما اذا كانت تمارس اعمال التامين على الحياة او تامين الحوادث بصورة عامة ويمكن تصنيف هذه الاخطار الى نوعين. (الشربتي ، ١٩٧٤ : ١٧١)

١- التأمينات ذات الأمد القصير :

وتتمثل غالبا هذه التأمينات في تأمينات الحوادث العامة مثل التامين ضد الحرائق والسرقات وانواعها والتأمين البحري وهذه التأمينات تحتاج الى مبالغ كبيرة للتعويض كما ان شركات التأمين لا يمكن ان تبني احصاءاتها بدقة متناهية عن الحوادث في الماضي والتي يمكن على اساسها ان تقدر قيمة التعويضات للسنوات القادمة حيث أن الخسائر بالنسبة للحوادث تختلف من سنة إلى أخرى فعلى سبيل المثال يمكن تقدير التعويض بصورة تقريبية لكن لا يمكن تقدير عدد الحوادث في التامين البحري أو عدد الحرائق في منطقة معينة علاوة على ما تقدم هناك ظاهرة انتشار الخطر في وحدات متعددة في منطقة واحدة كما يحث بالنسبة لخطر التعويض والفيضانات والاعاصير التي تمتد الى البلد بالكامل كذلك يؤدي عدم تأكد شركات التامين من تخمين قيمة مبلغ التعويض التي يجب دفعها إلى جمهور المؤمن لهم إلى ضرورة توفير اموال ضخمه سائلة وشبه سائلة لديها لذا يجب استثمار اموال احتياطيات التأمينات قصيرة الأجل ، اما في القروض القصيرة الأجل أو في السندات التي قيمتها النقدية محددة وذات فائدة ثابتة أو يمكن ايداع جزء من هذه الأموال في الحسابات الجارية لدى المصارف وهذا يعني انه يجب استثمار أموال التأمينات بصورة سائلة او شبه سائلة أي يمكن تحويلها الى نقد بسهولة مقابل خسارة طفيفة واهم ما يسترعي الانتباه اليه في

استثمارات التأمينات العامة الاهتمام بالدرجة الأولى بالضمان الكامل والحماية للأموال المستثمرة والضمان يسبق الاهتمام بمعدلات عائد الاستثمار الذي تهدف له شركات التامين. (الحكيم ١٩٧١ : ٧٤٩)

٢- التأمينات ذات الأمد الطويل:

تتمثل هذه التأمينات في عقود الحياة التي تفرض طبيعتها قيوداً على السياسة الاستثمارية لشركات التامين حيث ان العقود تلزم المؤمن (شركات التامين) بأن يدفع مبالغ ثابتة مستقبلاً عند تحقق الخطر مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط وحيد او اقساط دورية عند التعاقد ويحدد القسط على اساس امكانية استثماره بمعدل فائدة معين وبما أن التزام شركات التامين في عقود الحياة هو التزام طويل الاجل ثابت القيمة ويحدد على اساس امكانية استثماره بفائدة معينة فأن شركات التامين تكون بمنأى عن احتمال تعرضها بصورة مفاجئة الى المطالبات (التعويضات) تتجاوز الحدود المعقولة حيث يمكن التنبؤ بواسطة حسابات رياضية تستند على اساس اكتوارية بغية تخمين التعويضات التي ستدفعها الشركة مستقبلاً وهنا تستطيع هيئات التامين من استخدام أموالها في استثمارات طويلة الاجل ذات عائد ثابت لا يقل عن معدل الفائدة المحتسب على اساسه قسط التأمين ومن امثلة هذه الاستثمارات هي الاراضي والعقارات والقروض الحكومية طويلة الأمد ... الخ.

تاسعا / مشاكل شركات التأمين في الاستثمار:

لقد كان التزام شركات التامين تجاه حملة الوثائق سبباً أن تلتزم هذه الشركات التزاماً دقيقاً بمراعاة الحرص والحذر في رسو سياساتها الاستثمارية وبعد وضع برنامج استثماري لشركات التأمين سواء كانت العامة أو الحياة أمراً بالغ الصعوبة بسبب وجود مخاطر الاستثمار وتعد هذه المخاطر من الأمور الجوهرية التي تواجه شركات التأمين عند وضع تخطيط وتنفيذ أي سياسة استثمارية ويمكن تقسيم مخاطر الاستثمار الى ثلاث انواع وهي: (عبده ، ١٩٧٨:٦٦)

١- ضمان استرداد المبلغ المستثمر:

يتوقف ضمان استرداد مبلغ الاستثمار لكل نوع من انواع الاستثمار على الهيئة المصدرة لهذا النوع من الاستثمار ومدى قدرتها المالية والادارية ونوع الاستثمار لذا اتجهت شركات التأمين في بداية الأمر نحو الانواع الأوفر ضماناً فاقتصرت استثماراتها على الأوراق المالية (السندات) والعقارات والرهون العقارية والفروض بضمان وثائق التامين على الحياة ، أن توزيع الاستثمارات بين هذه الانواع تحكمه الأوضاع الخاصة بكل نوع من انواع التامين وفي هذا الجانب فأن التزامات شركات التامين العامة هي اساساً قصيرة الأجل لذلك كان الاتجاه في استثمار أموال الاحتياطات التأمينات العامة نحو القروض قصيرة الأجل أو في سندات قيمتها النقدية محددة وذات فائدة ذاتية ويمكن تحويلها الى نقد بسهولة أو بخسارة طفيفة ، اما تأمينات الحياة فان التزاماتها طويلة الأجل لذلك تناسبها الاستثمارات طويلة الاجل واختيار هذه الاستثمارات يتطلب التنبؤ بظروف التطورات الاستثمارية في المستقبل من أجل تفادي التعرض الى مخاطر التقلبات في الأسعار أو التعرض لضياع رأس المال المستثمر. (الحكيم ، ١٩٧١ :٢٥٠)

٢- العائد على رأس المال المستثمر:

يمثل العائد على رأس المال الخطر الثاني من مخاطر الاستثمار ويرى معظم رجال الاستثمار أن شركات التأمين يجب أن تهتم بنوع الاستثمار الذي يضمن لها تحقيق عائداً ثابت وتجدر الاشارة الى ان هذالك تعارض بين ضمان استرداد مبلغ الاستثمار والربح لأن العلاقة بين الهدفين عكسية فكلما زاد الضمان انخفض الربح في حين تزداد معدلات الربح مع المخاطرة وهذا من اهم المشكلات التي تواجه شركات التأمين.(السلمان ، ١٩٩٠ : ٥٨)

٣- سهولة تسويق الاستثمارات:

ان الخطر الثالث المتعلق بالاستثمار هو سهولة تسويق الاستثمارات ويعني امكانية تحويل الاستثمارات الى مبالغ سائلة أو شبه سائلة في اقل وقت أو بدون التعرض الى خسارة كبيرة في الاستثمار ومما لا شك فيه أن المخاطر الثلاثة مترابطة فيما بينها فالعائد على الاستثمار يتناسب عكسياً مع ضمان استرداد مبلغ الاستثمار كما أن عائد الاستثمار يتناسب عكسياً مع سهولة تسويق الاستثمار. (عبده ، ١٩٧٨ : ٦٧)

عاشرا / مجالات الاستثمار في شركات التامين وتتمثل بالاتي

١- الاستثمارات المالية: وهى توظيف الأموال بالأوراق المالية مثل الاسهم والسندات والقروض وغيرها وتتضمن :

- الاسهم : تعد استثمارات شركات التامين اساساً في الأسهم لأنها تحقق عائداً افضل من الاستثمارات الأخرى فهنالك الاستثمار في أسهم شركات خاصة واستثمار في أسهم شركات قطاع مختلط واستثمار في اسهم شركات اجنبية.

- السندات : تتضمن المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين السندات الحكومية التي يتم اصدارها من قبل الحكومات لتمويل الانفاق العام والتي تكون محدودة جدا بسبب قلة اصدارها .

- القروض: اذ تمنح الشركة القروض العقارية للمواطنين عن المشاريع التجارية لذا تعد من اهم استثمارات الشركة بعد الاسهم ولضمان هذه القروض تقدم مقابلها رهوناً أخرى كالأوراق المالية مثلا لتضمن الشركة حقها.

- الودائع بالأجل: في المصارف تحتاج شركة التأمين الى الاحتفاظ بأموالها بشكل يساعد في الوفاء بالتزاماتها (قصيرة الأجل) لذا تفضل ان تكون نسبة هذه الأموال في شكل ودائع مصرفية مما يحقق عائداً مناسباً لمستوى منخفض من المخاطر. (التميمي ، ٢٠١٠:٤٢)

٢- الاستثمارات العقارية

يقصد بها كل ما هو ثابت على الأرض وقابل للبيع والشراء والتأجير وتقوم شركة التأمين باستثمار جزء من أموالها في شكل استثمارات عقارية ثابتة لغرض المتاجرة باستثمارات طويلة الأجل وتتمثل أهمية اقتناء هذا النوع من الاستثمارات الشركة التأمين بالاتي، (سليمة ، ٢٠١٣ : ٤٢)

- حاجة شركات التامين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة انشطتها المختلفة على الرغم من انه يمكن اختيار بديل الاستئجار من الغير فيما يخص بتلك العقارات الا انه بالنسبة الشركات التامين بعد بديل التملك هو المفضل ليس بانخفاض تكلفته احياناً ولكن بسبب ما تترتب عليه ملكية الشركة لمبانيها من مكان ودلالات في سوق التأمين ابسطها انها تمثل برهاناً ملموساً على قوة المركز المالي للشركة واستقراره

- يدخل الاستثمار في الأراضي والعقارات نطاق الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن مما يؤدي الى فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الآجال الطويلة كما يمكن للمستثمر فيها ان يحصل على عوائد دورية بصفة منتظمة في صورة ايجارات في حالة القيام بتأجيرها للآخرين.

المبحث الثاني

الدور التنموي لشركات التأمين العاملة في العراق

شركة التامين الوطنية

تأسست الشركة بموجب قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠ في ٢٣/٧/١٩٥٠ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد ٢٨٦١ وبراس مال قدره مليون دينار ثم جرى تعديل قانون الشركة بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ اذ كان تفصيل اعمال التأمين بحسب الانواع فضلا عن تعديل عدد اعضاء مجلس الادارة من دالى ١٧ اعضاء اصليين وعضوين احتياط وعند صدور قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ ووفقاً المتطلبات القانون المذكور اصبحت شركة عامة بموجب شهادة التأسيس المرقمة ٤ دفي ٢٤/١٢/١٩٩٧ الصادرة عن وزارة التجارة / مسجل الشركات ويرتبط بالشركة ١٣ فرعاً منها فروع متخصصة و فروع جغرافية ويرتبط بالفروع ٤٢ مكتباً منها ٢٩ مكتباً جغرافياً و ١٠ مكاتب حدودياً و ٣ مكاتب متخصصة، تتكون شركة التامين الوطنية من ١١ قسماً مركزياً و ١٣ فرعا منها فروع متخصصة و فروع جغرافية ويرتبط بالفروع ٤٢ مكتباً منها ٢٩ مكتباً جغرافياً و ١٠ مكاتب حدودياً و ٣ مكاتب متخصصة وكل قسم متخصص بعمل معين اذ يتولى قسم الموارد البشرية شؤون خدمة الموظفين وتنفيذ قواعد الخدمة وغيرها من المهام اما بالنسبة لقسم التجهيز والمستنقذات فيتولى تجهيز مستلزمات العمل وتوفيرها اما بالنسبة لإدامة المباني وصيانتها التي تملكها الشركة فكون في قسم الصيانة ، اما بالنسبة لقسم الحاسوب فيتولى تحليل انظمة الشركة وبرمجتها وتكون ممارسة الرقابة بهدف تحقيق السيطرة على أموال الشركة في قسم الرقابة الداخلية ويكون في قسم التخطيط والتسويق وضع نظام تخطيط انشطة الشركة واعداد الخطط السنوية للشركة وتطوير الجوانب القانونية لأنشطة الشركة تكون في القسم القانوني في حين ان تغطية الجوانب الفنية للتغطيات التأمينية وتطويرها فيكون في القسم الفني.

يتولى القسم المالي تنظيم الأمور المحاسبية وادارتها بما فيها القبض والصرف اما قسم حسابات التامين فيتولى الاعمال الحسابية وادارة النشاط الاستثماري العقاري والمالي للشركة يكون في قسم الاستثمار

١- شركة **التأمين الوطنية العراقية:**

ان قطاع التأمين في العراق عموما ونشاط شركة التأمين الوطنية خصوصا يواجه عدة تحديات من اجل ان يكون فاعلا في دعم الأنشطة التمويلية والإنتاجية، اذ ان ضعف وعي الافراد بأهمية النشاط التأمين ضمن معاملاتهم اليومية، فضلا عن عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع المخاطر المرافقة للأنشطة الاقتصادية اليومية كان من أسباب تراجع دور نشاط شركة التأمين الوطنية في الاقتصاد المحلي.

أن تطور نشاط التأمين في الاقتصاد المحلي يحفز الأنشطة الاقتصادية ويزيد من وتيرة الاستثمارات المحلية ومن ثم يعزز هيكل الإنتاج الوطني، حيث يعاني الاقتصاد العراقي من تراجع كبير في قطاع التأمين ومن ثم محدودية الأداء المؤثر في بيئة الاقتصاد الكلي.

- تطور النشاط التأميني لشركة التأمين الوطنية العراقية

ان ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي وتراجع الأداء الاقتصادي وضعف الروابط الامامية والخلفية

للأنشطة الإنتاجية مارس دورا مثبطا في أداء شركة التأمين الوطنية، في وقت يغلب الطابع التبادلي في المعاملات اليومية للوحدات الاقتصادية في ظل غياب كبير للوعى وضعف ثقافة الجمهور بأهمية وابعاد النشاط التأمين في تحفيز الأنشطة الاقتصادية اليومية.

تتجمع لدى شركات التأمين مبالغ طائلة من جراء عمليات الاكتتاب بالتأمين، وتقوم شركات التأمين

باستثمار هذه المبالغ في مجالات استثمارية متنوعة تحقق عائدا على الاستثمار ، ويمكن تصنيف الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين إلى استثمارات ذات العائد الثابت التي يمكن أن توفر الشركات التأمين عائداً دوريا منتظماً مثل القروض واستثمارات ذات العائد غير الثابت وغير المنتظم مثل إبداعات الفائض لدى المصارف والأسهم والسندات وشراء العقارات وتأجير العقارات (عداي 2015، ص 13): بالنسبة لشركة التأمين الوطنية هناك نموا متزايداً في مبالغ الاستثمارات، كما نلاحظ انخفاض مبالغ الاستثمارات عام 2014 مما عليه في الأعوام السابقة وذلك بسبب أن بعض العقارات العائدة للشركة تقع في الموصل والرمادي التي كانت محتلة من الجماعات الارهابية. يتضح من الجدول (1) والشكل (1) ان حجم الاستثمارات في شركة التأمين الوطنية قد تأثرت بشكل مباشر بحجم الاستثمارات والأقساط في شركة التأمين الوطنية حيث كلما زادت الأقساط المتحصلة في الشركة زادت نسبة إقساط الإعادة وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات في شركة الوطنية العراقية يظهر من الجدول رقم (1) إن نسب النمو في حجم الاستثمارات في شركة التأمين الوطنية تتباين للأعوام 2011 ولغاية 2019 خلال عام (2011) استمر ارتفع حجم الاستثمارات الى (110161) مليون ديناراً وبنسبة نمو (49,93%)، إما في عام (2012) فقد نمت الاستثمارات بنسبة (3,48) وخلال عام (2013) ارتفعت الاستثمارات إلى (129485) مليون ديناراً وبنسبة نمو (13,58)، إلا أن نمو الاستثمارات تراجع خلال عام (2014) لتنخفض الى (100692) مليون ديناراً حيث بلغت نسبة تراجعها (22,23)، وتعد سنة (2015) ذات اعلى نسبة نمو شهدتها الاستثمارات، إذ ارتفعت الى (157570) مليون ديناراً وبنسبة نمو (56,486) وامتد ذلك خلال سنة (2016) ليكون اجمالي الأموال المخصصة للاستثمار (171263) مليون ديناراً بنسبة نمو (8,69) عن العام الذي سبقه، إلا أنها شهدت تراجع مستمر في الأعوام الثلاثة الأخير (2017) 2018 ، (2019) حتى بلغت على التوالي 3,916,59 – 0,440 – نتيجة انخفاض رصيد الاحتياطيات الفنية في عام (2017) وتراجع ايراد العمليات التأمينية في عام (2018).

جدول رقم (١-٢) :تطور الاستثمارات في شركة التامين الوطنية للمدة 2012-2019 (مليون دينار).

السنوات	اجمالي الاستثمار (إجمالي المحفظة الاستثمارية)	نسبة النمو%
2011	**100161**	**49.93**
2012	**114002**	**3.48**
2013	**129485**	**13.58**
2014	**100692**	**22.23-**
2015	**157570**	**56.48**
2016	**171263**	**8.69**
2017	**159972**	**6.59-**
2018	**153710**	**3.91-**
2019	**153028**	**0.44-**

الشكل (١-٢): معدل النمو السنوي في استثمارات شركة التأمين الوطنية لمدة ٢٠١٢-٢٠١٩(%)

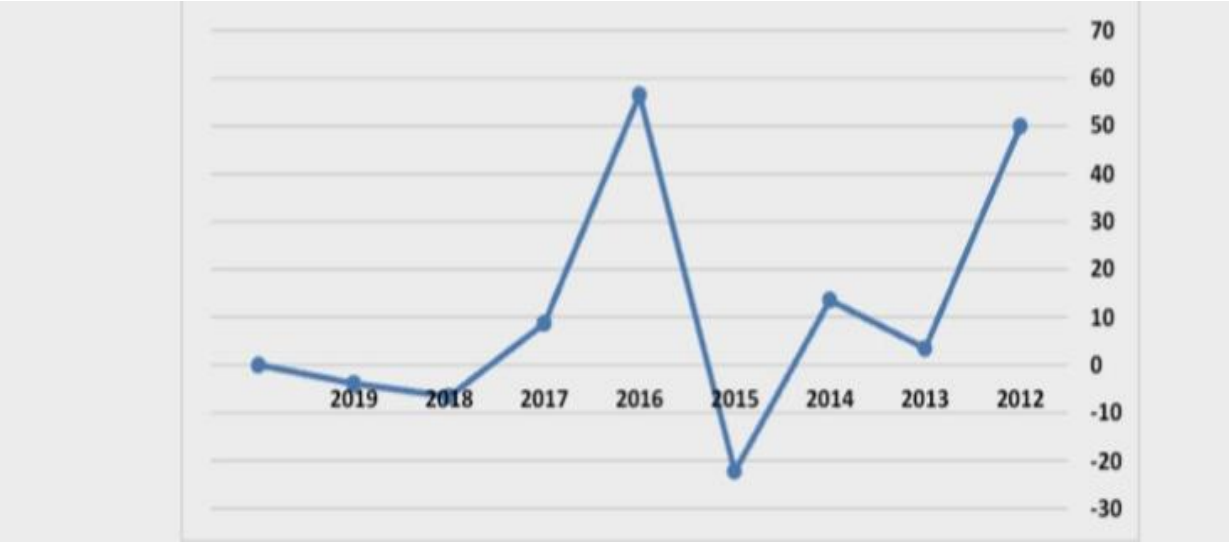

٢- شركة التأمين العراقية العامة

تاسست الشركة في ١٤/١٠/١٩٥٩ إستناداً إلى قانون الشركات التجارية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٧ في بغداد كشركة أهلية باسم (شركة التأمين العراقية و تمارس جميع أنواع التأمين وإعادة التأمين، وفي عام ١٩٦٤ تم تأميمها بموجب قرارات تأميم الشركات وتخصصت بأعمال التأمين على الحياة. في عام ١٩٨٨ صدر القرار رقم (٣٩٢) الخاص بإلغاء التخصص و السماح للشركة مجدداً بمزاولة جميع أنواع التأمين.

يبلغ رأس مال الشركة الإسمي و المدفوع (٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار خصص نصفه للإكتتاب بأعمال التأمين الإسلامي، هذا بالإضافة إلى إجمالي أصول تزيد عن (٥٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار حسب القيمة الدفترية.

تحليل بيانات الدراسة:

يمثل الجدول رقم (٢-٢): ي تطور الأقساط المخططة و المتحققة في الشركة للسنوات (٢٠١٤–٢٠١٧)

السنوات	الأقساط المخططة/ بالدينار	نسبة التغير(*)	الأقساط المتحققة /بالدينار	نسبة التغير(*)
2014	39,000,000,000	30.00	60,370,630,000	17.74
2015	60,000,000,000	53.85	63,468,048,000	5.13
2016	60,000,000,000	0.00	53,178,322,000	-16.21
2017	60,000,000,000	0.00	49,,459,329,000	-6.99

(*) تم احتساب نسبة التغير وفق القانون الآتي:

نسبة التغير= (أقساط السنة الحالية – أقساط السنة السابقة / أقساط السنة السابقة * ١٠٠%

ويلاحظ من الجدول رقم (١) مدى النمو الحاصل في الأقساط المحصلة للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٧).

شكل رقم (٢-٢) تطور أقساط التأمين الإجمالية المخططة والمتحققة للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٧) بالدينار

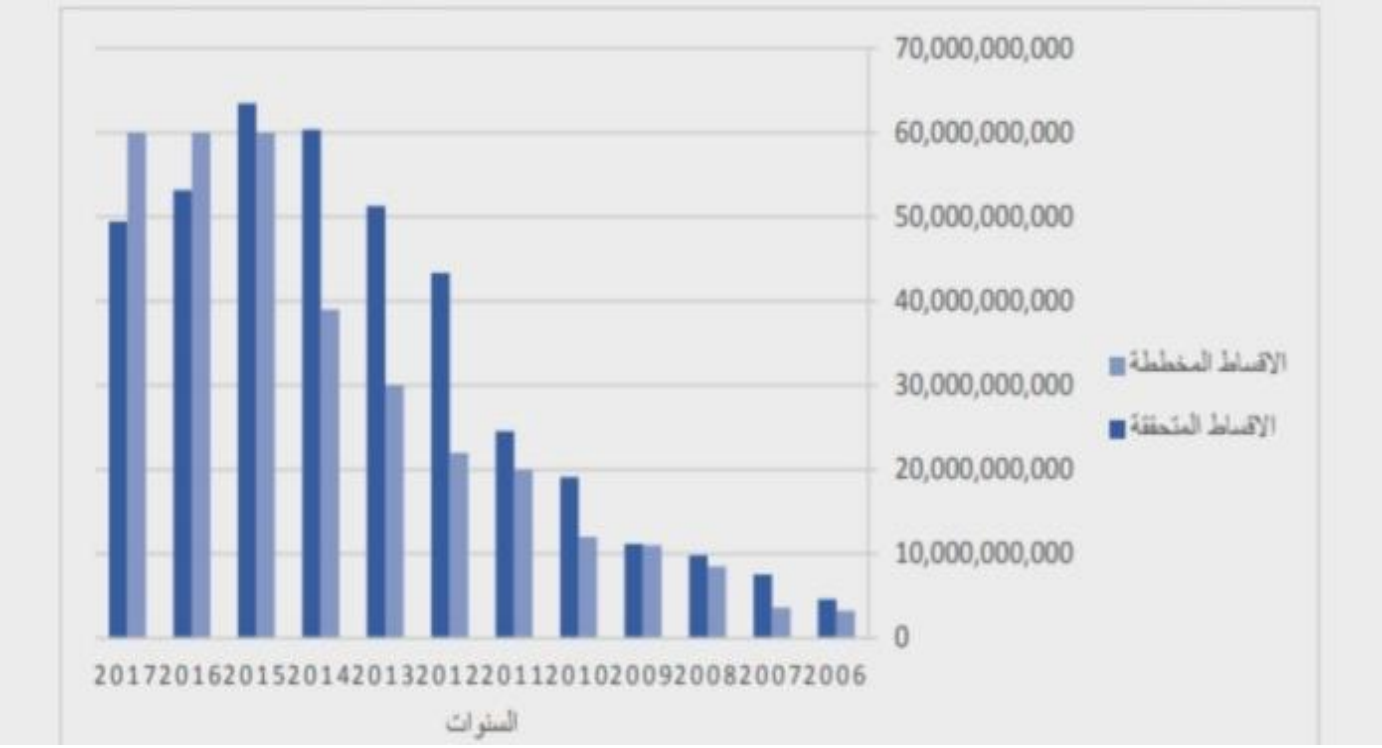

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- للتأمين دور فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأنه الوسيلة المثلى لحماية الافراد وممتلكاتهم ويقوم) بتوفير غطاء حماية لهم عند تعرضهم للخطر.

٢- بعد قطاع التامين المتمثل بشركات التامين من القطاعات الجاذبة للمدخرات من خلال ما تملكه من ادوات ادخارية مهمة تتمثل في وثائق التامين على الحياة والمشاركة في الارباح وغيرها من البرامج ...

٣- تعد شركات التأمين من الشركات التي تلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي مع البنوك والموارد المالية اذ ان نشاط التامين الذي تمارسه شركات التأمين يعد نشاطاً مكملاً الا وهو النشاط المالي الذي جعلها منشآت مالية فعالة في النظام المالي من خلال حصولها على الاقساط ومن ثم القيام بتوظيفها في مجالات استثمارية في شكل أوراق مالية لتحقيق عوائد تستخدمها في الوفاء بالتزاماتها.

٤- من العراقيل التي تواجه شركات التأمين هي غياب الوعي التأميني لدى الافراد فضلاً عن غياب الدور الاسلامي لمؤسسات التامين والترويج لخدماتها وعدم قيام شركات التامين بتطوير منتجاتها بما يتلاءم مع احتياجات السوق.

التوصيات

هنالك بعض الارشادات يجب مراعاتها والأخذ بها وهي تساعد على حسن ادارة استثمار أموال شركات التامين يمكن اجمالها بالنقاط الآتية:

1- زيادة نسبة الاستثمار في العقارات لأن هذا النوع من الاستثمارات يحافظ على القوة الشرائية الأموال الشركة وخاصة في الظروف الاقتصادية التضخمية.

٢- توسيع الاستثمار في القروض الحكومية والأهلية لأنها تساهم بشكل مباشر وكبير في تنفيذ المشاريع الاقتصادية ومن ثم إنجاح خطة التنمية القومية.

٣- توجيه الاستثمارات وتنسيقها بموجب قوانين او قرارات عليا أو وزارية تحدد بشكل تفصيلي انواع الاستثمارات ونسب المبالغ المستثمرة فيها .

المصادر:

1 - جمال سلمان داود الدليمي، التنمية الاقتصادية (نظريات وتجارب) منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، عمان ، ٢٠١٥ ، ص ٣-٤.

2 - احمد عادل حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ، ٢٠٠٠.

3 - احمد الدوري ، التخلف الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٨٣.

4 - ماهر الشريف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموسوعة العربية، ٢/١/٢٠١٧.

5 - ابراهيم محمد المهدي التأمين ورياضياته الخطر والتأمين ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر، الطبعة ٢٠١٠، ص ٨٧

6 - معراج هواري د جهاد بو عزوز د. احمد مجدل تسويق خدمات التأمين (واقع السوق الحالي وتحديات المستقبل دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٣ م ، ص ١١٥.

7 - احمد ابو زنط منتدى المقالات والابحاث والدراسات القانونية، شبكة قانون الاردن ، الطبعة ٢٠١٤م.

8 - عبده عبد المطلب السياسة الاستثمارية لهيئات التأمين على الحياة ، مجلة رسالة التأمين، المؤسسة العامة للتأمين، العدد ٣٥-٣٦، بغداد ، ١٩٨٧.

9 - عبد الله سلامة ادارة وتنظيم منشأة التأمين، دار القلم للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧.

10 - الشربتي، كاظم التامين نظرية وتطبيق ، ج 1 بغداد ، ١٩٧٤.

11 - الحكيم، احمد شكري ، التامين واعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية ، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٧١.

12 - التميمي، سرى قاسم محمد تقويم نشاط ادارة الاستثمار في شركات التأمين باستخدام منهج التحليل المالي ، بحث مقدم في شركتي التامين الوطنية والعراقية العامة بحث مقدم الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد ، ٢٠١٠

13 - طعيمه، ثناء محمد، محاسبة شركات التأمين ، الاطار النظري والعملي والتطبيق العملي وفقاً الأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين ، التبارك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

ثانيا / الرسائل والاطاريح

1 - السلمان ، عبد على حنظل ، تقييم كفاءة الادارة لشركات اعادة التأمين العراقية ، رسالة دبلوم في مراقبة الحسابات ، غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

2 - سليمه طبابة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرار وفق معايير الابلاغ المالي الدولية ، دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، ٢٠١٣.

3 - قزعاط اسيل جميل، تحليل العوامل المؤدية الى ضعف نمو القطاع التاميني واستثماراته في فلسطين دراسة تطبيقية على شركات التأمين في سوق فلسطين للأوراق المالية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة الجامعة الاسلامية ، غزة، .٢٠٠٩.

ثالثاً/ المصادر الأجنبية

1-The main objectives of economic development, knowlediate, retrieved 30/12/2021.edited - 4

2 -Economic developmentgoals and objectives dubuquesmartplan.retrieved

10/4/2022

3-What are the majormotives andobjectives of economic.

4- Development?ahsankhaneco, 23/12/2011, retrieved 14/10/2022.edited

Amandaroche7/5/2018,top5

5- Reasons that econmoic development Isimportant toregions economy; retrieved8/10/2021

6- Economic development strategy radfordva, retrieved 10/4/2022

What are the characterisits?of econ omicdevelopment.

6 - Economic development encyclopedia.com retrieved. 2/1/2017.